**المحور الثاني: جمع المعطيات المتعلقة بالسكان**

**المحاضرة الثالثة: التعداد و الحالة المدنية**

**الأهداف :**

**ــ التعرف على أهم التعدادات التي تم إجراؤها في الجزائر .**

**ــ فهم ماهية التعداد و خصائصه و كيفية إجرائه .**

**ــ الإطلاع على مفهوم الحالة المدنية وأهم وظائفها ,**

**ــ التعرف على كيفية تسجيل الوقائع الحيوية .**

**أولا: لمحة تاريخية**

يرتبط العمل الديمغرافي ارتباطا بالتعداد والحالة المدنية (السجلات الحيوية) ، ورغم أن الغرض من التعدادات كان قديما لأغراض عسكرية واقتصادية فقد كان الغرض من معطيات الحالة المدنية إداريا.

يرجع تاريخ أول تعداد إلى سنة 3000 ق.م بمصر القديمة حيث كان الغرض من هذه الإحصاءات معرفة حجم اليد العاملة التي يمكن استغلالها في تشييد الأهرامات ثم جرت العادة على إجرائها سنويا لجمع الضرائب.

أما في الصين فيعود تاريخ إجراء التعدادات إلى سنة 2000 ق.م، وقد كان الغرض منها عسكريا و اقتصاديا، وكذلك كان الرومان يجرون التعدادات دوريا كل 5 سنوات من 600 ق. م إلى 75 ق .م، و كانت تساعد على تقدير الضرائب، وترتيب السكان في السلم السياسي والعسكري.

لقد ازداد الاهتمام في أوروبا بالمعطيات الإحصائية خلال القرنين 17 و18، و لم تظهر التعدادات بصورتها الشاملة إلا سنة 1749 بالسويد حيث تم القيام بأول تعداد سكاني، و في الولايات المتحدة الأميركية تم إجراء أول تعداد سنة 1790 .

أما في الجزائر فقد تم إجراء 8 تعدادات لحد الآن (ديسمبر2019) 3 منها في الحقبة الاستعمارية (1936 ، 1948، 1954 )، و5 بعد الاستقلال (1966 ، 1977 ، 1987 ، 1998 ، 2008 ). ( شريف ، 2015 : 17 )

فيما يتعلق بالحالة المدنية فهي على غرار التعداد لم تظهر بشكلها العصري إلا منذ وقت قصير ففي السابق تولت الكنيسة مهمة التسجيلات الحيوية حيث سيطرت على إصدار عقود الزواج وشهادات الوفاة في انجلترا إلى غاية سنة 1830، بينما ظهرت مصالح الحالة المدنية في البلدان الاسكندنافية (السويد النرويج) بين سنتي 1727و1737، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم توحيد و تعميم نمط التسجيل الحيوي خلال سنة 1933 .

**ثانيا: التعدادات في العصر الحديث**

* **تعريف التعداد :**

عرفت الأمم المتحدة سنة 1970 التعداد كما يلي: " التعداد هو مجموعة من العمليات المتمثلة في جمع و تحليل ونشر المعطيات الإحصائية الخاصة بكافة السكنات و ساكنيها و مستغليها في بلد ما أو مقاطعة ما في تاريخ محدد ".

كما يعرف التعداد بأنه: "العملية الكلية لجمع وتجهيز وتقويم وتحليل ونشر البيانات الديموغرافية الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بكل الأفراد في قطر أو جزء محدد المعالم من قطر وفي زمن معين. (أبو عيانة، 2000: 18).

أما رولان بريسا فقد عرف التعداد بأنه: "مجموع العمليات التي تسمح بمعرفة عدد السكان في إقليم معين في تاريخ محدد مع تفاصيل حول توزيع هؤلاء السكان تبعا للوحدة الإدارية و لمجموعة واسعة لحد ما من الخصائص. "( بريسا ، 1990 )

* **خصائص التعداد:**

يتميز التعداد بعدة خصائص تميزه عن غيره من وسائل جمع البيانات الأخرى نعددها فيما يلي:

* العد الفردي: يجب أن تكون المعلومات الخاصة بشخص ما منقلة عن الآخرين.
* الشمولية: يجب أن تغطي العملية الإحصائية كل التراب الوطني أو المنطقة.
* التزامن: تجرى عملية الإحصاء في حدود الإمكان في نفس الوقت.
* الدورية: تنظيم الإحصاءات بصفة دورية كل 5 أو 10 سنوات
* المسؤولية الحكومية: إن إجراء التعدادات عن اقتصاص الحكومات، وذلك حتى تكتسي طابع الإلزام
* **أنواع التعداد:**

 التعداد نوعان: فعلي ونظري.

 **أ ـ التعداد الفعلي:** ويقصد به عد السكان في المكان الذي يتواجدون به يوم التعداد، بغض النظر عن محل إقامته الدائم ، مثل ما هو معمول به في دول مثل بريطانيا و مصر.

 **ب ـ التعداد النظري:** عد السكان حسب محل الإقامة المعتاد، مثل ما هو معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك دول تتبع الطريقتين مثل البرازيل. (إسماعيل، 1997 : 18 .)

**مزايا و عيوب التعداد:**

1. **المزايا:**

 \* **معرفة عدد السكان:** يمكن التعداد من معرفة عدد السكان للبلد وتوزيعه حسب تغيرات بسيطة كالسن و النوع أو مركبة كالفئات الاجتماعية و نموذج السكن.

 \* **عملية التخطيط:** يمكن من تحديد الحاجيات التي يتوجب توفيرها في ميادين شتى كالصحة والتعليم والتشغيل والسكن وغيرها.

 \* البحث الديمغرافي والاجتماعي: إن مقارنة المعطيات الواردة في مختلف التعدادات المتتالية يبرز التغيرات التي طرأت مع مرور الزمن على التركيبة السكانية و التوازن الجغرافي، ووتيرة النمو، وكذلك على مستوى البطالة والحالة الزواجية وغير ذلك .

1. **العيوب:**

 \* الصعوبات المالية والتقنية: إن القيام بإحصاء عام للسكان يتطلب امكانيات بشرية و مادية هامة لا تستطيع بعض البلدان تحمل تكاليفها مما يؤثر على دورية التعدادات وشموليتها.

 \* إن التعداد يعطي صورة شاملة عن السكان في فترة محددة، لذلك من لا يزودنا ببيانات إحصائية دقيقة حول بعض المواضيع الفرعية التي يحتاجها الباحث في دراساته المتخصصة (الخصوبة وفيات الأطفال، الهجرة غير الشرعية ... )

* **مراحل التعداد:**

تتم عملية التعداد عبر عدة مراحل متتالية نوجزها فيما يلي:

 **أ ـ المرحلة التحضيرية:** وتبدأ قبل سنتين أو ثلاث سنوات، ويتم في هذه المرحلة إنجاز الدراسات الخاصة بمختلف جوانب التعداد، وكذا تصميم الاستمارات و النماذج والمطبوعات وإعداد جميع مستلزمات التعداد الفنية والإدارية والبشرية و المالية وكذلك تقسيم القطر إلى وحدات إدارية وإعداد الخرائط .

 **ب ـ المرحلة الميدانية:** أي مرحلة تنفيذ التعداد، يتم فيها جمع البيانات من الميدان وذلك بواسطة ملء استمارات التعداد خلال مقابلات مباشرة تتم بين المكلفين بالعد من جهة والمستجوبين من جهة أخرى.

 **ج ـ المرحلة التجهيزية:** يتم فيها تفريغ الاستمارات وتصنيف البيانات وتبويبها في جداول ثم ترميزها وفق لغة الحاسوب، وبعد ذلك ترجمتها ونشرها في صيغة مناسبة للقارئ.

 **د ـ المرحلة التحليلية:** ويتم فيها تقييم نتائج التعداد ومن ثم استغلالها في إنجاز بحوث ودراسات من شأنها أن تضفي عليها الصبغة العلمية.

**ثالثا : الحالة المدنية (الإحصاءات الحيوية):**

تعتبر مصالح الحالة المدنية مصدرا هاما وأساسيا لجمع البيانات حول تطورات النمو الديموغرافي، عوامله ونتائجه. كما تسمح بالتعرف على الحركة الطبيعية للسكان وبنيتهم من حيث السن، الجنس والحالة الزواجية وغير ذلك.

**1ـ تعريف الحالة المدنية:**

هي نظام حكومي تقيمه الدولة في صورة مكاتب تنتشر في أرجاء البلاد لتسجيل الأحداث الحيوية بطريقة مكتبية، روتينية وإجبارية. وتسجل هذه الأحداث حين حدوثها.

وقد ذكر رولان بريساR. PRESSAT بأن وثائق الحالة المدنية تشكل مصدرا هاما لإحصاءات الحركة الطبيعية للسكان و البيانات الأساسية التي تسمح بتحليل الظرف الديموغرافي.

**2 ـ وظائف الحالة المدنية:**

للحالة المدنية وظيفتان أساسيتان :

**أ ـ الوظيفة القانونية و الإدارية :**

وتتمثل في تسجيل الوقائع الحيوية ( ولادة ، زواج ، طلاق، وفاة ...) وإصدار شهادات بثبوتها.

**ب ـ الوظيفة الإحصائية :**

**تسمح بيانات الحالة المدنية بإثراء البحوث العلمية في مختلف المجالات الصحية، الديموغرافية** والاجتماعية، وهذا ما يسمح لمختلف المؤسسات الناشطة في عديد القطاعات بالاستفادة من هذه البيانات الموثوقة والرسمية .

 تشترك كل الدول في إجبارية تسجيل الوقائع الحيوية على مستوى مصالح الحالة المدنية خاصة الولادات و الوفيات غير أنها تختلف في بعض التعاريف المتعلقة بالولادات الحية.

1. **الولادات الحية:** يعد المولود حيا و يسجل كذلك إذا أظهر أحد العناصر الآتية:
* التنفس بعد الولادة
* مظهر من مظاهر الحياة مثل خفقان القلب
* الحياة لمدة 24 ساعة
* الحياة لغاية تاريخ التسجيل

نظرا لهذه الاختلافات فقد لجأت منظمة الصحة العالمية إلى توحيد التعاريف المتعلقة بالمواليد وقد تم تحديد التعريف كالتالي:" يعد المولود حيا و يسجل كذلك، مهما كانت مدة الحياة، إذا أظهر أحد أعراض الحياة "

1. **الوفيات:** لا يوجد اختلاف في تحديد حالة الوفاة ، فالتعاريف متطابقة .
2. **الزواج و الطلاق:** يمكن ملاحظة فروق كثيرة في هذا المجال نظرا لاختلاف الأديان و الأعراف و العادات و التقاليد، و تتجلى هذه الفروق فيما يلي :
* عند البعض مجرد الموافقة الثنائية تعد زواجا قانونيا، كما يشترط البعض عقد القران القانوني أو الديني .
* تعترف بعض البلدان بتعدد الزوجات بينما يعتبر البعض الآخر أن كل زواج يأتي بعد الزواج الأول لاغيا، ما دام الأول قائما بصفة قانونية .

 نموذج التسجيل الحيوي المقدم من طرف الأمم المتحدة سنة 1955 -1

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| تصنيف البيانات | الولادات | الوفيات | الزواج |
| بيانات ضرورية | - تاريخ التسجيل- تاريخ الولادة- شرعية الطفل | - سبب الوفاة- تاريخ التسجيل - تاريخ الوفاة | - تاريخ الزواج - مكان الزواج- تاريخ الولادة للزوجين |
| بيانات ثانوية | - مدة الحمل- مكان الولادة- الوزن عند الولادة | -سن الزوج المتبقي | - تاريخ التسجيل- المستوى التعليمي للزوجين- قطاع النشاط الاقتصادي للزوجين |

( عبد علي ، 1999 : 75 )